

500 الف شخص عدد المهاجرين منذ 2019 خيّاط: 15 مليار دولار خسارة الهجرة

ثمة علاقة وثيقة بين الهجرة وقضية التنمية الاقتصادية. كلما ازدادت معدلات الفقر ارتفعت معدلات الهجرة. بالإضافة الى وجود مجموعة من الاسباب تدفع الافراد الى الهجرة والاعتراب عن الوطن، سياسية وامنية واجتماعية. الا ان من اكثر الاسباب التي تجعل الفرد يهاجر هي الاقتصادية التي تتمثل في الحصول على أكبر قدر من العائدات المالية

لبنان بلد ملايين المهاجرين في كل دول العالم، يعيش اليوم اوجاعا سياسية وامنية واقتصادية طاحنة تزيد من معاناته وتوقد رغبة شبابه وحتى شبابه في الهجرة.

خلال الاشهر الماضية، شهدت سفارات اجنبية في لبنان اقبالا شديدا من الشباب اللبناني طلبا لـ"الفيزا" وفتح ابوابها للهجرة، وموجات كبيرة من اللبنانيين الذين قرروا مغادرة وطنهم. بالإضافة الى ما شهدته دوائر الامن العام، المركزية والاقليمية، من هجمة غير مسبوقه للحصول على جوازات السفر تمهيدا للخروج نهائيا من لبنان.

تعود الرغبة في الرحيل الى انهيار العملة الوطنية التي وصلت الى 21 الف ليرة في مقابل الدولار الواحد، والى نسب بطالة سجلت 45 في المئة. بالإضافة الى فقدان لبنان كوادره المتخصصة والمهنية في كل القطاعات الصحية والتعليمية والصناعية والسياحية والعقارية، ويكاد يخلو حتى من عقوله ونخبه العاملة. اما ارقام الهجرة، فهي مجهولة لدى المراجع الرسمية وخصوصا لدى الاحصاء المركزي. من دون ان ننسى الراغبين في الهجرة من الاسر اللبنانية لتأمين فرص لمستقبل افضل لاولادهم. علما ان ثمة شريحة اجتماعية تبدو فرص رحيل افرادها شبه مستحيلة بعد ان ساءت احوالهم الاقتصادية، مثلهم مثل كل العاملين المقيمين في لبنان الذين يتقاضون رواتب متواضعة بالليرة اللبنانية.

توقع تقرير صادر عن "مرصد الازمة" في الجامعة الاميركية، عواقب طويلة الامد من خلال الهجرة الكثيفة الجارية والمتوقعة. ويقدر البنك الدولي ان لبنان يحتاج في احسن الاحوال الى 12 عاما ليعود الى مستويات الناتج المحلي التي كانت في عام 2017، وفي اسوأ الاحوال الى 19 عاما. ولم يستبعد التقرير "مع غياب القرار السياسي

مقاربة جدية لازمة اللبنانية، ان تتلاشى مؤسسات الدولة اكثر فاكثر وتسقط في دوامة مميته تمتد الى عقدين من الزمن، مما سيشكل عاملا ضاغطا على مئات الالاف للرحيل عن وطنهم سعيا للاستثمار والعمل والدراسة والتقاعد".

مستشار اتحاد غرف التجارة والصناعة في لبنان الدكتور روجيه خياط اكد لـ"الامن العام" ان عدد المهاجرين منذ 17 تشرين الاول 2019 بلغ حوالي 500 الف شخص، وسأل "كيف يمكن النظر بايجابية الى الهجرة عندما نربي اجيالا بالجهد والعناية البالغة لتذهب لتنمية وطن بديل؟". ونفى ان تكون التحويلات بالعملة الصعبة الى الداخل اللبناني عملا ايجابيا "لان الخسارة على صعيد الناتج المحلي تقدر بـ15 مليار دولار، اي ضعف التحويلات الواردة من المغتربين كافة والمقدرة بـ8 مليارات دولار".

بسهولة في الخارج، من بينهم عدد كبير من الاطباء والممرضات والمهندسين والتقنيين من مختلف الكفايات. وتعلن النقابات المهنية من حين الى آخر نسبة الذين تركوا العمل طالبين الهجرة، فيما تصرح سفارات الدول التي تمنح الاجانب حق الاستيطان عن عدد طالبي تأشيرات للمكوث في بلادها. واخيرا وليس آخرا، يواجه الامن العام اضعاف العدد الطبيعي لطلب جوازات السفر. يعتبر البعض ان الهجرة شيء طبيعي بالنسبة الى لبنان - بلد الهجرة - وبالنسبة الى مواطني البلاد البالغ عددهم 4 ملايين، هناك 12 مليون في العالم، اكثر من نصفهم في البرازيل. لا يعني الاعتراف بالواقع وتقييمه بشكل جيد او اعتباره شيئا محتما علينا الرضوخ اليه. وجدت ظروف في الماضي، سياسية واقتصادية، ارغمت ابناء لبنان الى الهجرة، بعضها يشبه الاوضاع الحالية. نتذكر جميعا بعض الحقبات من الاستبداد العثماني والحروب الاهلية الى المجاعة في اثناء الحصار الغربي ابان الحرب العالمية الاولى. اذن، كيف يمكن النظر بايجابية الى الهجرة عندما نربي اجيالا بالجهد والعناية البالغة ليذهبوا الى تنمية وطن بديل؟

هل من الخطأ مقارنة ايجابيات الهجرة بالتركيز على التحويلات بالعملة الصعبة الى الداخل اللبناني؟

يمكن ان يتمتع لبنان بتحويلات مستمرة ومستقرة من اللبنانيين في الخارج الى عائلاتهم في لبنان، وقد بلغت العام الماضي 8 مليارات دولار، بارتفاع مليار دولار عن عام 2019 اذ شعر المغتربون بحاجة المواطنين المتزايدة الى الدولار حتى يتمكنوا من العيش بكرامة. وقد شكل هذا المبلغ 20 في المئة من اجمالي الناتج المحلي. لكن ما هي



مستشار اتحاد غرف التجارة والصناعة في لبنان الدكتور روجيه خياط.

الكلفة؟ يقدر متوسط انتاج الفرد السنوي 44 الف دولار اميركي (نسبة اجمالي الناتج المحلي عام 2019 على القوى العاملة الفعلية). اذا اعتبرنا ان الهجرة الحديثة بلغت في السنتين الماضيتين 350 الف شاب في طور العمل من اصل 500 الف مهاجر، تقدر الخسارة على صعيد الناتج المحلي بـ15 مليار دولار، اي ضعف التحويلات الواردة من المغتربين كافة. فضلا عن ذلك، خسر لبنان منذ منتصف التسعينات متوسط 50 الف شاب كل سنة، خاصة من حملة الشهادات، لعدم توافر فرص العمل.

ما هو تأثير الهجرة على امكان تحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج؟ اثبتت الازمة مساوئ الاقتصاد الريعي، ويتساءل البعض ما اذا بات ممكنا التحول الى اقتصاد منتج رغم الهجرة الكثيفة للشباب في سن العمل، نظرا الى ما يحتاجه من يد عاملة ماهرة. لكن ما هو الاقتصاد الريعي وما الفرق بينه وبين الاقتصاد المنتج؟ كلاهما يساهم في انتاج السلع والخدمات، بشكل مباشر او غير مباشر. نشاط يقوم بتصنيع المنتج او تقديم الخدمة، وآخر يضمن تمويل التشغيل وتكوين الراسمال التقني اللازم لتحسين الانتاجية والتنوعية. الفرق هو في توزيع عائدات

كيف تقرأ خطورة تعطل عجلة التحديث والتطوير في القطاعات الانتاجية وتحول لبنان للاتكال على خبرات خارجية بدل المحلية؟

روجت الحكومة اللبنانية منذ عام 2000 لفكرة ان تحدي الانفتاح سيعزز الانتاج اللبناني ويجعله منافسا على المستوى العالمي. في الوقت نفسه، وعدت اوروبا، المستفيد الاول من هذا الانفتاح، بتحديث الانتاج اللبناني وتقديم مساعدات كبيرة لهذا الغرض. لكن منذ ذلك الحين، تم اغلاق ثلاثة ارباع شركات الانتاج، واثبتت المساعدة التي قدمتها اوروبا انها غير قادرة على خلق قوة منتجة لن تنجح الا السوق في تطويرها. لذا اصبحت البطالة مستوطنة وباتت تؤثر على القوى العاملة مما ادى الى تسارع الهجرة، كما تضاعف عجز الميزان التجاري الذي ارتفع من 40 الى 85%، وتمثلت النتيجة النهائية في الكارثة التي نمر فيها الان. لا يعرف التاريخ الاقتصادي بلدا اتاح فيه الانفتاح الشامل والاقتصاد الريعي الوصول الى مصاف الدولة المتقدمة. لكن التاريخ مليء بالامثلة التي ساهمت فيها الحماية والادارة الجيدة في تحسين الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج وبلوغ صفوف متقدمة في العالم.

ما هو دور هجرة اليد العاملة الفنية في تراجع القدرة الاقتصادية؟

لا شك في ان خروج العمالة الفنية سيؤثر على مستوى الانتاج في البلاد، لكن يجب ان تتغير السياسة الاجتماعية - الاقتصادية بالكامل وتأخذ ابعادا حديثة. اضافة الى ذلك، ان ازمة نظامية مثل الازمة التي نمر فيها لا يمكن تصحيحها في النظام، لذلك علينا مواجهتها بتغيير النظام بادئ ذي بدء، ويجب ان يكون لدينا هدف وظيفي مما يعني ان كل وافد جديد الى سوق العمل، وخاصة الحاصل على شهادة جامعية او تقنية، سيجد وظيفة. وهذا يعني ايضا التصرف بناء على الطلب بدلا من التصرف بناء على العرض، كما نفعل عادة لحد من الوظائف المتاحة للاجانب. كذلك من الضروري الغاء جميع العوامل التي تحد من الانتاجية - وهذا دور الدولة - علما ان تحسين الانتاجية هو دور الشركة. اخيرا، ينبغي ترجمة مكاسب الانتاجية الى تحسن في المستوى العام للاجور.

الانتاج سواء في الرواتب والاجور او في الفوائد والارباح. تعتبر الاولى عائدات العمل والثانية عائدات الراسمال. يشكل النشاط المالي عملا موازيا للانتاج الفعلي يستحق نصيبه من النتائج، بقدر ما يسهل عملية الانتاج كما تحددها السوق وتراقبها السلطات المالية والنقدية في البلاد، حيث يتمتع هذا النشاط بطبيعته بطاقة احتكارية كبيرة. فاذا تخلت السلطات عن دورها واستقطبت الراسمال اكثر من نصيبه من عائدات النشاط الاقتصادي، حصلت التشوهات في الاسواق وسببت الازمات وهجرة الطاقات البشرية. نشير هنا ايضا الى الاديان التي تحرم الفائدة و/او تدين الربى. هذا ما يفسر تعسر فرص العمل في لبنان وهجرة الشباب. يحتاج الاستثمار في مصرف او مؤسسة مالية الى حوالي مليوني دولار اميركي في مقابل كل موظف. في الوقت الذي يشغل هذا الاستثمار 50 اجيرا، علما ان متوسط الاستثمار في سائر القطاعات هو 40 الف دولار اميركي تقريبا (من اجل اعتماد عملة ثابتة تتيح المقارنة). في الواقع، تكفي ازالة التشوهات التي وضعتها و/او سمحت بها الادارة اللبنانية حتى يعود الاقتصاد الى طبيعته الانتاجية، ويخلق فرص عمل كافية للشباب، ويضاعف الناتج المحلي المتقهقر من دون سبب سوى الاقتصاد الريعي.